

تقرير ختامي

أعمال حلقة النقاش المتخصصة

"البرامج والسياسات اللازمة فلسطينياً وعربياً
لتوجيه السيناريوهات المحتملة
للصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥"

٢٣

فبراير ٢٠٠٦

إعداد:

أ.د. نادية مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

مقدمة:

انعقدت الحلقة في شكل ثلاث جلسات (وفق الجدول المرفق)، وبالنظر إلى هدف انعقاد الحلقة (والموضح في خطاب الدعوة للمشاركة في أعمالها، والمحدد تفصيلياً في المرفقات به المحتوية للسيناريوهات التي أعدها مركز دراسات الشرق الأوسط) وبالنظر إلى تفاصيل أعمال الحلقة، يمكن الخلاصة إلى أن جانب رئيسي من أعمال الحلقة قد تركز على العلاقة بين السيناريوهات أكثر من تركزه على البرنامج والسياسات.

ولذا فإن هذا التقرير يتضمن بندين:

- ما هي اتجاهات النقاش حول العلاقة بين السيناريوهات؟
- لماذا لم تركز إهمال الحلقة بالقدر الكافي على البرامج والسياسات؟

أولاً: العلاقة بين السيناريوهات:

أ- كيف تم ترجيح أحد السيناريوهات الثالث على آخر الرابع وذلك في نطاق المدى الزمني المقترح ومن ثم استبعاد فريق ثانٍ للرابع إلا أنه يحتاج مدى زمنياً أطول لإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة، وأخيراً ترجيح فريق ثالث استمرار الأول والثاني حتى ٢٠١٥، وكيف تم استبعاد أحدهم الرابع تماماً، وكيف تم التأكيد على أحدهم (الثالث) تحت وطأة الواقع؟

ولماذا تم الترجيح أو الاستبعاد أو التأكيد؟ الاختلاف بين الرؤى والتوجهات باسم الواقعية أو باسم الحاجة لتغيير جذري وهيكلية، وأيضاً الاختلاف حول المدى الزمني المطلوب: ناهيك عن صعوبة العملية نظراً لتعدد المتغيرات وتحركها بصورة مستمرة فضلاً عن صعوبة الحياد والموضوعية في مثل هذا النوع من القضايا.

ب- نمط العلاقة بين المحاور الثلاثة - الرسمي والشعبي:

العربي، الفلسطيني: فهو محدد أساسي من محددات التحرك من سيناريو لآخر: فإذا كان جمود الرسمي وعدم فعالية الرسمي بالدرجة الكافية لتحقيق الثالث يكرس الثاني، فإن مبادرة وحركته الشعبي العربي يمكن أن تمنع استمرار الأول وأن تدعم الثالث وتهيئ للحركة نحو الرابع، أما محور الفلسطيني فإنه يمثل مناط السيناريو الرابع، نجاحاً أو فشلاً، حيث أن تحقق هذا السيناريو - في نطاق المدى الزمني المقترح - ينطلق أساساً من وينبئ على حال " المتغيرات الفلسطينية.

ج- قضية التفاؤل أو التشاؤم: لا يمكن طرحها بطريقة معيارية قيمية فقط، ولكن دراسات المستقبل تفترض النظر في إمكانية التنفيذ في المدى الزمني المحدد. كذلك لا يمكن طرحها في ظل آثار وقيود فقه الواقع فقط أو الطموحات والآمال المتصلة بالحقوق فقط، ولكن فكرة السيناريو وإن يجب أن تنطلق من حقوق وطموحات إلا أنها يجب ألا تغفل كيفية إدارة ضغوط الواقع، ومن هنا

أهمية البرامج والسياسات المحددة الأطراف والزمان والمكان والغايات والتي تميز بين ما هو مطلوب على مستوى "القرارات الاستراتيجية الرسمية، وبين ما هو مقدور عليه من جانب الشعوب. كما تميز بين كيفية تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

د- طبيعة السيناريو: هل الرابع صراعى يفترض شن الحرب، والثالث سلمى يفترض المفاوضات؟ هل السيناريوهات تقدم هذا لاستقطاب الحاد؟ وهل يعكس تفضيل البعض للرابع أنه يعكس ميل العرب للتشدد والقوة والعنف وعدم إدراك إمكانية تحقيق الأهداف بالوسائل السلمية - كما طرح البعض - أم أن القضية يجب طرحها على نحو آخر وهو أنه لا تسوية عادلة بدون قوة (عسكرية أو اقتصادية) تحميها، وأنه لا حرب أو مقاومة عسكرية بدون هدف سياسي يستدعى التفاوض في مرحلة، ومن ثم فإن ترجيح سيناريو الثالث والرابع أحدهما على الآخر إنما ينطلق من طبيعة إدراك التسوية (بمعنى الاستسلام) أو التسوية بمعنى الحفاظ على الحقوق الثابتة.

ومن ثم فإن إشكالية فهم العلاقة بين الحرب / السلام / التسوية / توازنات القوى هي في صميم تحديد نمط العلاقة بين السيناريوهات الأكثر احتمالاً. وكذلك أهمية تحديد طبيعة الصراع: هل هو لعبة صفرية (من جانبنا أو من جانب إسرائيل)؟ حتى يتبين لنا أهمية العلاقة بين طبيعة إدراكنا للصراع وطموحاتنا وحقوقنا وبين طبيعة ضغوط الواقع وقبوده.

هـ- ولذا تركزت النقاشات حول سبل دفع السيناريو الثالث والإعداد للرابع وتجنب تدهور الأول والثاني باعتبارهم الوصفين للواقع القائم.

والجدير بالتوضيح أن المداخلات والمناقشات - في معظمها - باستثناء، ما قدمه محمد قدرى سعيد، حسن أبو طالب، محمود عبد الظاهر، عبد الله شحاته، هبه رؤوف عزت، عمرو دراج، قد وقع في نطاق الرؤى والتصورات عن الواقع ومآلاته ولم تقدم تفاصيل محددة بشأن البرامج والسياسات المطلوبة. بحيث بدت الحلقة في مجملها كحلقة نقاش تقليدية حول موضوعات المحاور الثلاثة (الرسمى، الشعبى العربى، الفلسطينى). وبالرغم من ثراء هذه المداخلات في تكاملها - حيث قدمت رؤية كلية شاملة عن الوضع الراهن لإدارة الصراع- إلا أن هدف انعقاد الحلقة لم يتحقق كاملاً، حيث كانت محدودة تلك المداخلات المتصلة مباشرة بالبرامج والسياسات (كما سبق الإشارة) وهو الأمر الذي فرض التساؤل التالى: لماذا غاب هذا الجانب لدى البعض، وما الذي قدمه البعض الآخر؟ وما الذي يجب إعداده في حلقات النقاش المقبلة؟

ثانياً: لماذا عدم التركيز على البرامج والسياسات المطلوبة

أ- مدى إحكام صياغة السيناريوهات

صياغة السيناريو تتطلب منهجية محددة ليتحقق دقه السيناريو ووضوح لغته ومفرداته ومفاهيمه، كما يفترض تحديداً أدق لغاية كل سيناريو، وأطرافه وموضوعاته.

ب- ما المقصود بالبرامج والسياسات اللازمة لتحقيق السيناريو وكيف يتم صياغتها؟

فالتحول من العام إلى الخاص، ومن المبادئ والقواعد إلى الإجراءات، ومن الرؤى إلى الأدوات والوسائل جميعها أمور منهجية تحتاج لتحديد. ويرتهن ذلك أيضاً بطبيعة القضية موضع الاهتمام ومدى تعقدها وامتدادها أو العكس.

ولذا يجب إعداد دليل مختصر حول هذه الأمور يتم الاسترشاد به من قبل المشاركين في حلقات النقاش التالية المزمع عقدها بالتعاون بين مركز دراسات الشرق الأوسط ومراكز وهيئات أخرى استكمالاً لحلقة القاهرة.

ج- ما جدوى تكرار شكل انعقاد هذه الحلقة؟

والمقصود الشكل القائم على تكليف خبراء بإعداد أوراق عمل ومناقشتها في جلسات متوالية، حيث لم يتحقق حضور جماعى مستمر عبر اليوم، فلقد اقتصر مشاركة معظم أصحاب الأوراق على جلستهم فقط، وبذا لم تتضح رؤى جماعية حول محاور السيناريوهات إلا أن التقرير الختامى في جزئية التالية سيقدم هذه الرؤية على ضوء التراكم المقارن بين الجلسات.

ولذا لابد من إعادة النظر في هذا الشكل لانعقاد الحلقة، والتفكير في بديل آخر (عدد ساعات أقل) لضمان مشاركة أكبر.